مركز المنبر
للدراسات والتنمية المستدامة
ALMANBAR CENTER FOR STUDIES
AND SUSTAINABLE DEVELOPMENT

العراق يدين العقوبات الأمريكية الجديدة ويعتبرها "ضارة" بالنظام المالي

المصدر: موقع العربي الجديد باللغة الانجليزية / نُشر بتاريخ 12 تشرين الأول 2025

عن المركز

مركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة، مركز مستقلٌّ، مقرّه الرئيس في بغداد. رؤيته الرئيسة تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام – فضلاً عن قضايا أخرى – ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا تهمّ الشأن السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، والثقافي.

لا تعبر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز و إنما تعبر عن رأي كتابها

حقوق النشر محفوظة لمركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة

https://www.almanbar.org

info@almanbar.org

https://t.me/manbarcenter

07816776709

العراق يدين العقوبات الأمريكية الجديدة ويعتبرها "ضارة" بالنظام المالي

المصدر: موقع العربي الجديد باللغة الانجليزية / نُشر بتاريخ 12 تشرين الأول 2025[1].

أكدت الحكومة العراقية رفضها لأي نشاط اقتصادي أو مالي خارج الإطار القانوني الوطني، أو يُستخدم لدعم الجماعات المسلحة.

أدانت حكومة رئيس الوزراء محمد شياع السوداني العقوبات الأمريكية الأخيرة المفروضة على الأفراد والبنوك والشركات العراقية المُتهَمة من قبل الولايات المتحدة بالارتباط بجماعات مدعومة من إيران، ووصفت هذه الإجراءات بأنها "انفرادية وضارة بالنظام المالي العراقي".

في هذا السياق، قال المتحدث باسم الحكومة العراقية باسم العوادي إن بغداد ترفض العقوبات الأجنبية التي تضر بالاقتصاد العراقي والقطاع المصرفي، مشيراً إلى أن مثل هذه الإجراءات تقوّض الثقة في النظام المالي وتعقّد استقرار العملة وجذب الاستثمارات.

وأوضح العوادي إن الحكومة العراقية تتابع الوضع، وستتخذ خطوات دبلوماسية وقانونية لحماية المؤسسات العراقية المُلتزمة.

وأشار إلى أن رئيس الوزراء قد شكّل لجنة وطنية تضم ممثلين من وزارة المالية، وديوان الرقابة المالية، وهيئة النزاهة، والبنك المركزي لمراجعة القضية وتقديم توصيات خلال 30 يوماً، تشمل الإجراءات القانونية والإدارية.

في ذات السياق، أكدت حكومة السوداني أن العراق يرفض أي نشاط اقتصادي أو مالي خارج الإطار القانوني الوطني أو يُستخدم لدعم الجماعات المسلحة. وشددت على التزامها بالشفافية وحماية الأموال العامة، ورفض أي تدخل خارجي في الشؤون الداخلية للعراق.

استهدفت العقوبات الأمريكية، التي أُعلنت الأسبوع الماضي، عدة أفراد وكيانات عراقية. حيث اتهم المسؤولون الأمريكيون هذه الكيانات بتسهيل التحويلات المالية

[1] Iraq slams new US sanctions, says measures 'harmful' to economy. https://www.newarab.com/news/iraq-slams-new-us-sanctions-says-measures-harmful-economy

وتسليم الأسلحة لفيلق القدس الإيراني التابع للحرس الثوري الإسلامي، بالإضافة إلى الفصائل المرتبطة بها، بما في ذلك كتائب حزب الله.

كما تشمل العقوبات بعض الشخصيات منها، رئيس اللجنة الأولمبية العراقية عقيل وشقيقه علي مفتن خفيف البيداني. إذ تزعم السلطات الأمريكية أنهم مسؤولون عن عمليات غسيل الأموال وتحويل الأموال إلى جماعات مدعومة من إيران.

تجمّد العقوبات الأصول في الولايات المتحدة، وتحظر المعاملات التي تقوم بها الكيانات الأمريكية مع الأطراف المُحددة، وتمتد القيود لتشمل الشركات الأجنبية التي تتعامل بالدولار الأمريكي.

وصفت كتائب حزب الله، التي حددها المسؤولون الأمريكيون كفصيل رئيسي ضمن الفصائل العراقية الموالية لإيران، العقوبات المفروضة من الولايات المتحدة بأنها "سخيفة"، ونفت أي صلة لها بالأفراد المذكورين في لائحة العقوبات.

وقال قائد كتائب حزب الله، أبو علي العسكري: "العقوبات الأمريكية الأخيرة على جهات يُزعم أنها تابعة لكتائب حزب الله أمور سخيفة وتعكس ضعف المخابرات الأمريكية. نحن ننفي قطعياً أي صلة بالأسماء الواردة في تقرير وزارة الخزانة الأمريكية".

وأضاف: "إن الادعاءات بأننا نجمع معلومات عن القوات الأجنبية ونُعرّض قوات الاحتلال للتهديد هي جزء أساسي من مهمتنا، ولم نخفِها أبداً. وسوف نستمر في ذلك ما دامت قوات الاحتلال قائمة. هذه الاتهامات لن تؤثر على قيمة المقاومة أو عزيمتنا في الاستمرار".

وتابع: "المقاومة الإسلامية قدمت تضحيات من أجل تحرير العراق وعملت على حمايته من الحروب. أعضاؤها يتخذون القرارات بشكل مستقل دون أي تدخل خارجي".

وأشار أيضاً إلى "الإطار التنسيقي"، الذي يُمثل التحالف السياسي المؤيد لإيران والداعم لرئيس الوزراء محمد شياع السوداني، مؤكداً "أن كتائب حزب الله تحترم وجهات نظر هذا الإطار، لكنها حذّرت من تقديم أي نصائح للمقاومة بشأن مسائل النزاع".

وعلّق العسكري على الأسلحة الخارجة عن سيطرة الدولة، قائلاً: "سلاح الشعب أمانة من الإمام المهدي مع المقاتلين الشرفاء".

كما رفض مناقشة هذا الأمر مع من وصفهم بـ "الجبناء والمتعاونين".

من جهة أخرى، تعتبر وزارة الخزانة الأمريكية الإجراءات العقابية الأخيرة ضد جهات عراقية جزءاً من الجهود المستمرة لتعطيل شبكات الفساد والتدفقات المالية غير المشروعة التي تدعم إيران ووكلاءها الإقليميين.

***